

القرآن محكم ومتشبه

يتنوع القرآن الكريم باعتبار الإحکام والتشابه إلى ثلاثة أنواع:

النوع الأول: الإحکام العام؛ الذي وصف به القرآن كله،

مثل قوله تعالى: ﴿كِتَبْ أَخْبَرْتَ مَا يَأْتُنَّهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَيْرٍ﴾ [هود: ١]، قوله: ﴿الرَّبُّ تِلْكَ مَا يَأْتُ الْكِتَبُ الْحَكِيمُ﴾ [آل عمران: ٦٩]، قوله: ﴿وَإِنَّمَا فِي أُمِّ الْكِتَبِ لَدَنَا لَعَلَّهُ حَكِيمٌ﴾ [آل عمران: ٤٣].

ومعنى هذا الإحکام الإتقان والجودة في ألفاظه ومعانيه فهو في غاية الفصاحة والبلاغة، أخباره كلها صدق نافعة، ليس فيها كذب، ولا تناقض، ولا لغو لا خير فيه، وأحكامه كلها عدل، وحكمه ليس فيها جور ولا تعارض ولا حكم سفيف.

النوع الثاني: التشابة العام الذي وصف به القرآن كله،

مثل قوله تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَبًا مُتَشَبِّهًا مَثَانِيٍّ لَقَسَعَرُ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَونَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلَيْنُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٢٣] ومعنى هذا التشابة، أن القرآن كله يشبه بعضه ببعضه في الكمال والجودة والغايات الحميدة ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ أَخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

النوع الثالث: الإحکام الخاص ببعضه، والتشابة الخاص

بعضه، مثل قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَبَ مِنْهُ مَا يَأْتُ

تُحکِّمَتْ هُنَّ أُمُّ الْكُلَّ وَآخَرُ مُتَشَبِّهُتْ فَامَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَبْعٌ فَيَتَّبِعُونَ
مَا تَشَبَّهُ بِمِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ
وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ إِنَّمَا يَدْعُو كُلُّ مَنْ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَدْعُ إِلَّا أُولُوا
الْأَلْبَابِ ﴿٧﴾ [آل عمران: ٧].

ومعنى هذا الإحکام أن يكون معنى الآية واضحاً جلياً، لا خفاء فيه، مثل قوله تعالى: «يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَرَّةٍ وَإِنَّكُمْ
وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارِفُوا» [الحجرات: ١٣]، قوله: «يَأَيُّهَا
النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقْتُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَفَقَّهُونَ»
[البقرة: ٢١]، قوله: «وَأَحَلَ اللَّهُ أَبْيَعَ» [البقرة: ٢٧٥]، قوله:
«حِرْمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنِزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَنِيرِ اللَّهِ بِهِ»
[المائدة: ٣] وأمثال ذلك كثيرة.

ومعنى هذا التشابه: أن يكون معنى الآية مشتبهاً خفياً بحيث يتوهם منه الواهم ما لا يليق بالله تعالى، أو كتابه أو رسوله، ويفهم منه العالم الراسخ في العلم خلاف ذلك.

مثاله: فيما يتعلق بالله تعالى، أن يتوهם واهم من قوله تعالى: «بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَاتٍ» [المائدة: ٦٤] أن الله يدين بمما ثبت في الأيدي المخلوقين.

ومثاله فيما يتعلق بكتاب الله تعالى، أن يتوهם واهم تناقض القرآن وتکذيب بعضه بعضاً حين يقول: «مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَنَّ
اللَّهُ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَنَّ نَفْسِكَ» [النساء: ٧٩]، ويقول في موضع آخر: «وَإِنْ تُصِبُّهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِبُّهُمْ سَيِّئَةٌ
يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلُّ مَنْ عِنْدِ اللَّهِ» [النساء: ٧٨].

ومثاله فيما يتعلق برسول الله، أن يتوهם واهم من قوله تعالى: ﴿فَإِن كُنْتَ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلَنَا إِلَيْكَ فَسُعِلِ الظَّالِمُونَ يَقْرَئُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ لَقَدْ جَاءَكَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُونَ مِنَ الْمُمْتَنَينَ﴾ [يونس: ٩٤] ظاهره أن النبي ﷺ كان شاكاً فيما أنزل إليه.

موقف الراسخين في العلم والزائغين من المتشابه

إن موقف الراسخين في العلم من المتشابه وموقف الزائغين منه بينه الله تعالى فقال في الزائغين: «فَامَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَبْعٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَّهَ مِنْهُ أَبْتِغَاهُ الْفِتْنَةُ وَأَبْتِغَاهُ تَأْوِيلُهُ» [آل عمران: ٧]، وقال في الراسخين في العلم: «وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ مَا آمَنَّا بِهِ كُلُّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا» [آل عمران: ٧]. فالزائغون يتخذون من هذه الآيات المشبهات وسيلة للطعن في كتاب الله، وفتنة الناس عنه، وتأويله لغير ما أراد الله تعالى به، فيضلون، ويُضللون.

وأما الراسخون في العلم، فيؤمنون بأن ما جاء في كتاب الله تعالى فهو حق، وليس فيه اختلاف، ولا تناقض؛ لأنه من عند الله: «وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ أَخْنَلَنَا كَثِيرًا» [النساء: ٨٢] وما جاء مشتبهاً ردوه إلى المحكم؛ ليكون الجميع محكماً.

ويقولون في المثال الأول: إن الله تعالى يدين حقيقتيين على ما يليق بجلاله وعظمته، لا تماثلان أيدي المخلوقين، كما أن له ذاتاً لا تماثل ذات المخلوقين؛ لأن الله تعالى يقول: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ» [الشورى: ١١]. ويقولون في المثال الثاني: إن الحسنة والسيئة كلتا هما

بتقدير الله عز وجل، لكن الحسنة سببها التفضل من الله تعالى على عباده، أما السيئة فسببها فعل العبد كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَصَبَّكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبْتُ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٠]، فإذاً إضافة السيئة إلى العبد من إضافة الشيء إلى سببه، لا من إضافته إلى مقدره، أما إضافة الحسنة والسيئة إلى الله تعالى فمن باب إضافة الشيء إلى مقدره، وبهذا يزول ما يوهم الاختلاف بين الآيتين لانفكاك الجهة.

ويقولون في المثال الثالث: إن النبي ﷺ لم يقع منه شكٌ فيما أنزل إليه، بل هو أعلم الناس به، وأقواهم يقيناً كما قال الله تعالى في نفس السورة: ﴿قُلْ يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍ مِنْ دِينِ فَلَا أَعْبُدُ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ الآية [يونس: ١٠٤]، المعنى إن كتم في شك منه فأنا على يقين منه، ولهذا لا أعبد الذين تعبدون من دون الله، بل أكفر بهم وأعبد الله.

ولا يلزم من قوله: ﴿فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍ مِمَّا أَنْزَلَنَا إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٩٤] أن يكون الشك جائزاً على الرسول ﷺ، أو واقعاً منه. ألا ترى قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِرَحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَبْدِينَ﴾ [آل عمران: ٨١] هل يلزم منه أن يكون الولد جائزاً على الله تعالى أو حاصلاً؟ كلاً، فهذا لم يكن حاصلاً، ولا جائزاً على الله تعالى، قال الله تعالى: ﴿وَمَا يَنْبَغِي لِرَحْمَنِ أَنْ يَتَخَذَ وَلَدًا إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا أَنْ قَاتَ الْرَّحْمَنُ عَبْدًا﴾ [مرim: ٩٢، ٩٣].

ولا يلزم من قوله تعالى: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾ [البقرة: ١٤٧] أن يكون الامتراء واقعاً من الرسول ﷺ؛ لأن النهي

عن الشيء قد يوجه إلى من لم يقع منه. ألا ترى قوله تعالى: ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ مَا يَنْتَهِ اللَّهُ بَعْدَ إِذْ أَنْزَلَتِ إِلَيْكُمْ وَأَدْعُ إِلَى رَبِّكُمْ وَلَا تَكُونُنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [القصص: ٨٧] ومن المعلوم أنهم لم يصدوا النبي ﷺ عن آيات الله، وأن النبي ﷺ لم يقع منه شرك. والغرض من توجيه النهي إلى من لا يقع منه: التنديد بمن وقع منهم والتحذير من منهاجهم، وبهذا يزول الاشتباه، وظن ما لا يليق بالرسول ﷺ.

أنواع التشابه في القرآن

التشابه الواقع في القرآن نوعان:

أحدهما: حقيقي وهو ما لا يمكن أن يعلمه البشر كحقائق صفات الله عز وجل، فإننا وإن كنا نعلم معاني هذه الصفات، لكننا لا ندرك حقائقها، وكيفيتها لقوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، وقوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُ الْأَبْصَرُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَرَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَيِّرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] ولهذا لما سُئل الإمام مالك رحمه الله تعالى عن قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾ [طه: ٥] كيف استوى قال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة^(١)، وهذا النوع لا يسأل عن استكشافه لتعذر الوصول إليه.

النوع الثاني: نسيبي وهو ما يكون مشتبهاً على بعض الناس دون بعض، فيكون معلوماً للراسخين في العلم دون غيرهم،

(١) «اعتقاد أهل السنة» للالكتائي (٣٩٨/٣)؛ و«الأسماء والصفات» للبيهقي

(٢) «الفتح» (٤٠٧/٣)؛ وحسنه ابن حجر في (٣٠٦/٢).

وهذا النوع يسأل عن استكشافه وبيانه؛ لِإِمْكَانِ الْوُصُولِ إِلَيْهِ، إِذَا
لَا يُوجَدُ فِي الْقُرْآنِ شَيْءٌ لَا يَتَبَيَّنُ مَعْنَاهُ لِأَحَدٍ مِنَ النَّاسِ،
قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِلْمُتَّقِينَ﴾ (٣٨)
[آل عمران: ١٣٨]، وَقَالَ : ﴿وَزَرَّنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبَيَّنَ لَكُنْ
شَيْئٌ﴾ [النَّحْل: ٨٩]، وَقَالَ : ﴿فَإِذَا قَرَأْتُهُ فَلَيَّقَ قُرْءَانُهُ﴾ (٦) ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا
بَيَانُهُ (١٩) [القيامة: ١٨، ١٩]، وَقَالَ : ﴿يَكَاهُنَا النَّاسُ فَدَّ جَاءُوكُمْ
بُرْهَنٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا﴾ (١٧٤) [النساء: ١٧٤].

وأمثلة لهذا النوع كثيرة منها قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ
شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] حيث اشتبه على أهل التعطيل، ففهموا
منه انتفاء الصفات عن الله تعالى، وادعوا أن ثبوتها يستلزم
المماطلة، وأعرضوا عن الآيات الكثيرة الدالة على ثبوت الصفات
له، وأن إثبات أصل المعنى لا يستلزم المماطلة.

ومنها قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلُ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ
جَهَنَّمُ خَلِدًا فِيهَا وَغَضِيبَ اللَّهَ عَلَيْهِ وَلَعْنَهُ وَأَعَدَ لَهُ عَذَابًا
عَظِيمًا﴾ (٩٣) [النساء: ٩٣] حيث اشتبه على الوعيدية، ففهموا منه
أن قاتل المؤمن عمداً مخلد في النار، وطردوا ذلك في جميع
 أصحاب الكبائر، وأعرضوا عن الآيات الدالة على أن كل ذنب
دون الشرك فهو تحت مشيئة الله تعالى.

ومنها قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّكَنَاءِ
وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ (٧٠) [الحج: ٧٠]
حيث اشتبه على الجبرية، ففهموا منه أن العبد مجبور على عمله،
وادعوا أنه ليس له إرادة ولا قدرة عليه، وأعرضوا عن الآيات

الدالة على أن للعبد إرادة وقدرة، وأن فعل العبد نوعان: اختياري، وغير اختياري.

والراسخون في العلم أصحاب العقول، يعرفون كيف يخرجون هذه الآيات المتشابهة إلى معنى يتلاءم مع الآيات الأخرى، فيبقى القرآن كله محكماً لا اشتباه فيه.

الحكمة في تنوع القرآن إلى محكم ومتشابه

لو كان القرآن كله محكماً لفatas الحكمة من الاختبار به تصديقاً وعملاً لظهور معناه، وعدم المجال لتحريفه، والتمسك بالمتشابه ابتعاد الفتنة وابتغاء تأويله، ولو كان كله متتشابهاً لفات كونه بياناً، وهدى للناس، ولما أمكن العمل به، وبناء العقيدة السليمة عليه، ولكن الله تعالى بحكمته جعل منه آيات محكمات، يرجع إليها عند التشابة، وأخر متشابهات امتحاناً للعباد؛ ليتبين صدق الإيمان ممن في قلبه زيف، فإن صادق الإيمان يعلم أن القرآن كله من عند الله تعالى، وما كان من عند الله فهو حق، ولا يمكن أن يكون فيه باطل، أو تناقض لقوله تعالى: ﴿لَا يَأْتِيهُ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢]، قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ أَخْيَالَنَا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

وأما من في قلبه زيف، فيتخد من المتتشابه سبيلاً إلى تحريف المحكم واتباع الهوى في التشكيك في الأخبار والاستكبار عن الأحكام، ولهذا تجد كثيراً من المنحرفين في العقائد والأعمال، يحتجون على انحرافهم بهذه الآيات المتتشابهة.



مِوْهَمُ التَّعَارُضِ فِي الْقُرْآنِ

التعارض في القرآن أن تتقابل آياتان، بحيث يمنع مدلول إدراهما مدلول الأخرى، مثل أن تكون إدراهما مثبتة لشيء والأخرى نافية له.

ولا يمكن أن يقع التعارض بين آيتين مدلولهما خبري، لأنه يلزم كون إدراهما كذباً، وهو مستحيل في أخبار الله تعالى، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٨٧]، ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: ١٢٢] ولا يمكن أن يقع التعارض بين آيتين مدلولهما حكمي؛ لأن الأخيرة منهما ناسخة للأولى قال الله تعالى: ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُسِّهَا ثُمَّ أَتَ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ [آل عمران: ١٠٦] وإذا ثبت النسخ كان حكم الأولى غير قائم ولا معارض للأخيرة.

وإذا رأيت ما يوهم التعارض من ذلك، فحاول الجمع بينهما، فإن لم يتبيّن لك وجوب عليك التوقف، وتكلّم الأمّر إلى عالمه.

وقد ذكر العلماء رحمهم الله أمثلة كثيرة لما يوهم التعارض، بينوا الجمع في ذلك. ومن أجمع ما رأيت في هذا الموضوع كتاب «دفع إيهام الاضطراب عن أي الكتاب» للشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله تعالى.

فمن أمثلة ذلك قوله تعالى في القرآن: ﴿هُدَىٰ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، قوله فيه: ﴿شَهْرٌ رَّمَضَانٌ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدَىٰ لِلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٨٥] فجعل هداية القرآن في الآية الأولى خاصة بالمتقين، وفي الثانية عامة للناس، والجمع بينهما أن الهداية في الأولى هداية التوفيق والانتفاع، والهداية في الثانية هداية التبيين والإرشاد.

ونظير هاتين الآيتين، قوله تعالى في الرسول ﷺ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [القصص: ٥٦]، قوله فيه: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صَرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢] فال الأولى هداية التوفيق والثانية هداية التبيين.

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿شَهَدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ١٨]، قوله: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٦٢]، قوله: ﴿فَلَا نَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًاٰ مَخْرَجٌ﴾ [الشعراء: ٢١٣]، قوله: ﴿فَمَا أَغْنَتْ عَنْهُمْ إِلَهُهُمُ الَّتِي يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ لَّمَّا جَاءَهُ أَمْرٌ رَّيْكَ وَمَا زَادُوهُمْ غَيْرَ تَنْتِيبٍ﴾ [هود: ١٠١] ففي الآيتين الأوليين نفي الألوهية عما سوى الله تعالى وفي الآخرين إثبات الألوهية لغيره.

والجمع بين ذلك أن الألوهية الخاصة بالله عز وجل هي الألوهية الحق، وأن المثبتة لغيره هي الألوهية الباطلة؛ لقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَطَلُ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ [الحج: ٦٢].

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾ [الأعراف: ٢٨]، وقوله: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُثْلِكَ فَرَأَيْنَا أَمْرَنَا مُتَرْفِهَا فَسَقَوْهَا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَرَنَاهَا تَدْمِيرًا﴾ [الإسراء: ١٦] ففي الآية الأولى نفى أن يأمر الله تعالى بالفحشاء، وظاهر الثانية أن الله تعالى يأمر بما هو فسق.

والجمع بينهما أن الأمر في الآية الأولى هو الأمر الشرعي، والله تعالى لا يأمر شرعاً بالفحشاء لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَةِ وَيَنْهَا عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ﴾ [النحل: ٩٠] والأمر في الآية الثانية هو الأمر الكوني، والله تعالى يأمر كوناً بما شاء حسب ما تقتضيه حكمته لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢].

ومن رام زيادة أمثلة فليرجع إلى كتاب الشيخ الشنقيطي المشار إليه آنفاً.



القسم

القسم: بفتح القاف والسين، اليمين، وهو: تأكيد الشيء
بذكر مُعَظَّم بالواو، أو إحدى أخواتها. وأدواته ثلاثة:

الواو - مثل قوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌ﴾ [الذاريات: ٢٣] ويحذف معها العامل وجوباً، ولا يليها إلا اسم ظاهر.

والباء - مثل قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ [القيمة: ١] ويجوز ذكر العامل كما في هذا المثال، ويجوز حذفه كقوله تعالى عن إبليس: ﴿قَالَ فَيَعْزِيزُكَ لَأَغْوِنَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [٨١] [ص: ٨٢] ويجوز أن يليها اسم ظاهر كما مثلنا، وأن يليها ضمير كما في قولك: (الله ربى وبه أحلف لينصرن المؤمنين).

والباء - مثل قوله تعالى: ﴿تَالَّهُ لَتُشَانُّ عَمَّا كُثُرَةٌ تَفَرَّوْنَ﴾ [النحل: ٥٦] ويحذف معها العامل وجوباً، ولا يليها إلا اسم (الله)، أو (رب) مثل: (ترب الكعبة لأحجن إن شاء الله).

والأسأل ذكر المقسم به، وهو كثير كما في الأمثلة السابقة.

وقد يحذف وحده مثل قولك: أحلف عليك لتجتهدن.

وقد يحذف مع العامل وهو كثير مثل قوله تعالى:

﴿ثُمَّ لَتُشَانُّ يَوْمَيْنِ عَنِ النَّعِيمِ﴾ [التكاثر: ٨]

والأصل ذكر المقسم عليه، وهو كثير مثل قوله تعالى:

﴿قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبَعِّثُنَّ﴾ [التغابن: ٧].

وقد يحذف جوازاً مثل قوله تعالى: ﴿فَ وَالْفَرَءَانِ

المَجِيد﴾ [ف: ١] وتقديره ليهلكن.

وقد يحذف وجوباً إذا تقدمه، أو اكتنفه ما يعني عنه، قاله

ابن هشام في المغني ومثل له بنحو: (زيد قائم والله)، و(زيد والله قائم).

وللقسم فائدتان:

إحداهما: بيان عظمة المقسم به.

والثانية: بيان أهمية المقسم عليه، وإرادة توكيده، ولذا لا يحسن القسم إلا في الأحوال التالية:

الأولى: أن يكون المقسم عليه ذا أهمية.

الثانية: أن يكون المخاطب متربداً في شأنه.

الثالثة: أن يكون المخاطب مُنِكراً له.

